

صندوق النقد: تعافي الاقتصاد السريلانكي ما زال صعباً



أكد صندوق النقد الدولي، الجمعة، أن «اقتصاد سريلانكا يظهر مؤشرات أولية على التحسن، لكن التعافي ما زال صعباً، فيما يتعين على كولومبو تطبيق إصلاحات مؤلمة».

وأفاد نائب المدير العام للصندوق كينجي أوكامور، بأن «البلاد تخرج من أزمته غير المسبوقة بفضل إصلاحات تشمل مضاعفة الضرائب وخفض الإنفاق وإلغاء المساعدات».

وأدت أزمة العملة منذ أواخر عام 2021 إلى نقص كبير في المواد الغذائية والوقود والأدوية، ما أثار احتجاجات تواصلت لأشهر وأطاحت بالرئيس السابق غوتابايا راجاباكسا، في يوليو/ تموز.

أخطاء في السياسة

وقال أوكامورا في بيان، الجمعة، بعد لقائه الرئيس رانيل وركريميسينغه وغيره من القادة، الأربعاء: «نشأت الأزمة الاقتصادية الحالية من أخطاء في السياسة، فاقمتها الصدمات الخارجية».

وتابع: «ناقشنا أهمية الإجراءات المالية، خصوصاً إجراءات العائدات من أجل استعادة استقرار الاقتصاد الكلي».

وتخلفت سريلانكا عن سداد دينها الخارجي البالغة قيمته 46 مليار دولار في إبريل/ نيسان العام الماضي وما زالت تتفاوض مع دائئها الثنائيين والجهات الخاصة على التسديد.

وأفاد أوكامورا أن «التعافي الاقتصادي ما زال صعباً». وتابع: «الآن، أكثر من أي وقت مضى، من الضروري أن يتواصل زخم الإصلاحات تحت الإشراف القوي للسلطات والشعب السريلانكي».

وفي خطاب إلى الأمة/ ليل الخميس، تعهد ويكريميسينغه المضي قدماً في إعادة هيكلة الشركات الرسمية التي تسجل خسائر رغم مقاومة النقابات.

تبني نهج جديد

وقال: «إن إعادة بناء دولة مفلسة أمر لا يمكن تحقيقه إلا باتباع الأساليب التقليدية، وعلينا تبني نهجاً جديداً والمضي قدماً في رحلة تحول جديدة».

وأشار إلى أن «شركة النفط الرسمية وتلك المسؤولة عن خدمة الكهرباء والناقلة الوطنية (الخطوط الجوية السريلانكية)، سجلت خسائر تجاوزت قيمتها 1.32 مليار دولار في 2021، لتشكل عبئاً هائلاً على سكان الجزيرة البالغ عددهم 22 مليون نسمة».

وحصلت حكومة ويكريميسينغه على خطة إنقاذ قدرها 2.9 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في مارس/ آذار، بموجب برنامج مدته 48 شهراً، يفرض على كولومبو تطبيق إصلاحات مشددة.

وتأخرت إعادة هيكلة الديون الخارجية نظراً إلى تردد الدائن الثنائي الأبرز للبلاد، الصين، في خفض الديون المترتبة، مفضلة بدلاً من ذلك عرض قروض جديدة على سريلانكا لسداد الديون القديمة.

وتشكل الديون الثنائية للحكومات الأجنبية أكثر بقليل من 14 مليار دولار من إجمالي الدين الخارجي، علماً بأن 52% منه مستحق للصين.

((أ ف ب